# مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة

د. محمد عبد الشفيع عيسى *

لعل أهم المشكلات التي طرحتها تطورات النظام الاقتصادي العالمي في العقد الأخير مشكلة التنمية الصناعية للبلاد المتخلفة ، ولعلها أيضا هي المحور الرئيسي للفكر والعمل في قضية المطالبة باقامة نظام إقتصادي عالمي جديد .

وقد إرتبطت بهذه القضية الرئيسية قضايا رئيسية عديدة ، في نطاق : التجارة الدولية ، وتدفقات رؤوس الأموال الدولية ، ونقل المهارات والمعارف العلمية والتكنولوجية .

ويعالج هذا البحث متعلقات التجارة الدولية بقضية التصنيع ، من زاوية خاصة هي زاوية صادرات السلع المصنعة للدول المتخلفة ومدى قدرتها على الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة .

ولكن قبل الولوج إلى التفاصيل الجوهرية للمشكلة نمهد بتقديم لمحة عن تجارة البلدان المتخلفة في السلع الأولية .

---

* معهد التخطيط القومي ـ القاهرة .

## تجارة البلدان المتخلفة في السلع الأولية في السبعينات **

لقد دخل النظام الرأسمالي الدولي منذ أوائل السبعينات أزمة دورية من نوع فريد ، مزجت بين خصائص التضخم وخصائص الكساد أو الركود حتى أطلق عليها « أزمة التضخم الركودي » وبسببها أخذ النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي يمارس تأثيره على البلاد المتخلفة من خلال ميكانيزم النظام الاقتصادي العالمي السائد بحيث يضاعف من الآثار السلبية الأصلية على تجارة هذه البلاد من الصادرات وفي تقرير البنك الدولي World Development Report, 1978 يصف مشكلات التجارة الدولية في السلع الاولية ( باستثناء الوقود ) تحت عنوانين عريضين : مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة ، ومشكلة عدم الاستقرار السعري . . وفيما يلي يلمح الباحث إلى كل منهما : -

(١) مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة : إن البلاد المتخلفة تعرض الآن نحو $\frac{١}{٣}$ الصادرات العالمية من السلع الأولية باستثناء الوقود ، وهو ما يعني تدني نصيبها في التجارة العالمية للسلع الأولية . . كما لا يزيد نصيب السلع الأولية باستثناء الوقود من صادرات البلاد المتخلفة عموما عن ٣٥٪ . . « ومن جهة أولى فإنه لا يمكن إنكار أن هذا التدني المزدوج يرجع في جزء منه إلى التغيرات البنيانية العميقة في إقتصادات البلاد المتخلفة والتي أدت إلى هبوط نصيب السلع الأولية ( باستثناء الوقود ) من إجمالي صادراتها من ٦٨٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٣٥٪ سنة ١٩٧٦ بينما ارتفع نصيب السلع المصنوعة من ١٤٪ إلى ٢٦٪ خلال نفس الفترة . . وذلك بالاضافة إلى انخفاض معدل نمو التجارة العالمية عموما من نحو ٩٪ سنويا في فترة ٦٥ - ١٩٧٣ إلى نحو ٤٠٪ في فترة

** تشمل السلع الأولية طبقا للتعريف الذي تبناه تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم World Development Report ما يلي : الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الخام غير القابلة للأكل والوقود بما فيه الفحم والبترول والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي والصناعي والتيار الكهربائي والزيوت الحيوانية والنباتية والشحوم والشموع والمعادن غير الحديدية المذكورة في الفقرة ٦٨ من التصنيف التجاري القياسي الدولي .

٧٣ ـ ١٩٧٧ وهو ما صاحبه انخفاض معدل نمو صادرات البلاد المتخلفة من ٦,٤٪ في الفترة الأولى إلى ٣,٦٪ في الفترة الثانية . .[١]

ولكن لا بد أن نذكر من جهة أخرى أن إجراءات الحماية التي تنفذها الدول الرأسمالية المتقدمة ضد السلع الأولية وخاصة السلع الزراعية ( والسلع الصناعية كما سوف يتضح تحدّ إلى حد كبير من نمو الصادرات الأولية للبلاد المتخلفة[٢] . . ومن صادراتها بشكل عام . .

(٢) مشكلة عدم الاستقرار السعري : ويشير تقرير World Devel opment Report, 1978 إلى أن ما يقرب من ثلثي الصادرات الأولية للبلاد المتخلفة ( باستثناء الوقود ) قد تعرض لتقلبات سعرية بمعدل أعلى من ١٠٪ سنويا وتؤثر هذه التقلبات تأثيرا بالغ الضرر على البلاد المتخلفة ذات الاحتياجات الاستيرادية الماسة والتي لا يمكنها الوصول بسهولة إلى مصادر الائتمان في أسواق المال الدولية . فإذا علمنا أن تدهور « البيئة التجارية » للبلاد المتخلفة قد أدى إلى انخفاض معدل التبادل الدولي Terms of Trade لهذه البلاد في فترة ٧٤ ـ ١٩٧٨ بنحو ١٥١٪ وهو ما يمثل خسارة في العملات الأجنبية لها بما يزيد عن ٣٠ بليون دولار ، فإن هذا يوضح لنا القيود العسيرة التي تفرضها مشكلات الصادرات الأولية والصناعات للبلاد المذكورة .

وهكذا وتأسيسا على إدراك هاتين المشكلتين اللتين تميزان الصادرات الأولية للبلاد المتخلفة ، فإن المداولات الدائرة بخصوص النظام الاقتصادي العالمي الجديد طرحت مهمتين أمام تحسين ظروف تجارة البلاد المتخلفة أو البيئة التجارية لها Trade environment وهما : ـ

أولا : إعداد برنامج متكامل للسلع الأولية Integrated program for Basic Commodities

ثانيا : توسيع وتنويع الصادرات الصناعية Expanding and diversification of industrial exports

وفيما يتعلق بالمهمة الأولى[٣] فلن يفيض الباحث في تحليلها نظرا لعدم إرتباطها المباشر بموضوع الداراسة ، ولكن قد يكون من المفيد ذكر أهم محتويات هذا البرنامج المقترح كما بلورها لأول مرة « الانكتاد » في الدورة الرابعة المشار إليها وهي : إقامة ترتيبات تخزين سلعية دولية أو إحتياطيات buffer — stacks ، وإنشاء صندوق مشترك common fund لتمويل هذه الترتيبات ، وإقامة ترتيبات للتسعير من خلال التفاوض بحيث تكون مجزية للمنتجين ومنصفة للمستهلكين ، وأخيرا التوصل إلى عقد « اتفاقات سلعية » تحدد شروط التخزين والتمويل وقواعد التسعير .

وقد قررت الدورة المذكورة أن تبدأ إجتماعات تحضيرية للمفاوضات الدولية حول البرنامج المذكور وبحيث تنتهي في موعد أقصاه فبراير ١٩٧٨ وبحيث تنتهي المفاوضات نفسها قبل إنقضاء عام ١٩٧٨ ـ ولكن ، وبرغم عقد دورتين سنة ١٩٧٧ في جنيف للمفاوضات التي « تمهد » للمفاوضات ، إلا أن هذه الأخيرة لم تبدأ قط . . ولم ينجز من ذلك البرنامج غير الاتفاق على العناصر الأساسية « للصندوق المشترك » في إجتماع « مؤتمر الأمم المتحدة حول الصندوق المشترك » في ٢٠ مارس ١٩٧٩ . وبرغم توصية الدورة الخامسة للانكتاد في مانيلا ( ٧ مايو ـ ٣ يونيو ١٩٧٩ ) بضرورة الاسراع في إعداد مشروع إتفاقية الصندوق المشترك قبل نهاية ١٩٧٩ إلا أن ذلك لم يحدث . .

ولكن ماذا بصدد المهمة الثانية في تحسين ظروف تجارة البلاد المتخلفة ـ وهي المهمة التي يتركز عليها البحث في هذا الفصل . . أي مسألة توسيع وتنويع الصادرات الصناعية . . ؟

## نمو الصادرات للبلاد المتخلفة[٤]

لقد تغير التركيب السلعي للتجارة الدولية جذريا منذ حدوث الثورة العلمية ـ التكنولوجية الذي يؤرخ له بالفترة التالية للحرب العالمية الثانية ـ فبينما كان هذا

التركيب يتميز بمبادلة السلع الأولية بالسلع الصناعية إذا به يتميز بعد ذلك بتبادل السلع الصناعية بالسلع الصناعية . ولهذا فإنه بينما أن نصيب الصناعة في « الناتج العالمي الاجمالي » لا يتجاوز الثلث فإن نصيبها في التجارة الدولية يقارب الثلثين . ورغم هذا فأن الدول المتخلفة لا تسهم بأكثر من ١/ ١٠ من إجمالي الصادرات العالمية للمصنوعات . . ولكن تضاؤل هذه النسبة لا يجب أن يخفي عنا أن الوصول إلى هذه النسبة الضئيلة قد اقتضى جهودا متواصلة ضمن إطار النظام الاقتصادي العالمي القائم تحققت من خلالها معدلات عالية نسبيا في نمو الصادرات الصناعية ، لأسباب محددة متصلة بذلك النظام سوف يوضحها الباحث فيما بعد

ويرجع هذا « الحضور » للصادرات الصناعية في خارطة الصادرات الاجمالية للدول المتخلفة كما يشير إليه الجدول السابق إلى ثلاثة أسباب رئيسية : ـ

(١) الاحتياجات الاستيرادية الماسة للدول المتخلفة . . . وقد تزايد ضغط هذه الاحتياجات بفعل عاملين :

(أ) نمط التصنيع القائم على إحلال الواردات Import — Substitution ، وهو النمط الذي إرتكز إلى إقامة مجموعة صناعات تنتج سلعا إستهلاكية بديلة للسلع التي كان يجري إستيرادها سابقا قبل بدء تجربة ـ التصنيع . . . والتناقض المفزع هنا أن إستمرار إنتاج هذه البدائل السلعية محليا قد اعتمد على استيراد ـ وتزايد إستيراد ـ السلع الرأسمالية والوسيطة من البلاد المصنعة ، وهو ما أدى إلى اشتداد قيد النقد الأجنبي على عملية التصنيع .

(ب) أزمة الغذاء في البلاد المتخلفة : ولهذه الأزمة بعدان رئيسيان : البعد الأول هو تناقص نصيب الانتاج الغذائي في الانتاج الزراعي بالبلاد المتخلفة وتناقص نصيب الزراعة في إجمالي الاستثمارات بها ، في مقابل تزايد السكان مما أدى إلى اشتداد الحاجة إلى استيراد الطعام . والبعد الثاني هو احتكار مجموعة من الدول الرأسمالية المتقدمة لفائض الأغذية

العالمي وخاصة القمح ، وأبرزها الولايات المتحدة الامريكية وكندا . . ونتيجة لهذين العاملين فقد تزايد نطاق ( الواردات غير القابلة للضغط ) مما أدى إلى ضرورة زيادة التصدير باعتباره المحدد الرئيسي لاي بلد من العملة الأجنبية . ولما كان تصدير « السلع الأولية » يواجه الطريق المسدود بسبب تراخي الطلب على هذه السلع عالميا ، فلم يبق أمام البلاد المتخلفة إلا تلمس السبل نحو زيادة الصادرات من السلع المصنعة وشبه المصنعة والمحضرة Manufactured , Semi— manufactured and procc—ssed goods ونظرا لضعف المركز التنافسي لصادرات الدول المتخلفة من المصنوعات ، فإن الحكومات في هذه البلدان قد تلجأ إلى دعم الصادرات أو إلى الضغط الاداري المباشر . . والمثال الواضح على هذا هو الهند ، حيث جرى الزام عدد كبير من الفروع الصناعية الجديدة بتصدير جزء معين من منتجاتها مقابل حصولها على الموافقة على استيراد السلع الضرورية لاستمرار الانتاج الجاري . .

(٢) إنبثاق نمط « التصنيع للتصدير » : لقد ساد نمط إحلال الواردات في تجارب ( التنمية ) المبعثرة في بلدان العالم الثالث طوال الخمسينات والنصف الاول من الستينات . . وعندئذ أخذت دوائر الفكر التنموي تشهد دعوة حثيثة إلى تبني إستراتيجية جديدة للتصنيع قائمة على تنمية الصادرات — export promotion . . . وقد كانت الدورة الأولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ أول مناسبة تطرح فيها صياغة منهجية منظمة للدعوة الجديدة ، وتم التركيز فيها بالحاح على أهمية الصادرات الصناعية في سد الفجوة في الميزان التجاري وفي الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية . ومنذ منتصف الستينات حتى أوائل السبعينات ، اشتدت هذه الدعوة وتعالت نبرتها وأخذت كافة المنظمات الدولية الحكومية والوكالات المتخصصة المعنية تروج لها ، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ( اليونيدو ) حيث كرست جزءا كبيرا من

مجهوداتها في الاعلام والتدريب إلى تدعيمها[٥] ويصدق نفس الأمر على البنك الدولي[٦] .

وقد صاحب هذه الدعوة الحثيثة نشاط حثيث ـ في إطار استمرار صيغة تقسيم العمل ذات الأهمية المحورية الخاصة لدول الغرب وشركاتها عابرة الجنسيات . .

(٣) نقل الصناعات . وهذا سبب ثالث يدعم أثر العاملين السابقين : وقد تضافرت لاخراجه إلى حيز النور مجموعة من العوامل يذكر منها هنا :

( أ ) الثورة العلمية التكنولوجية : وقد أدت هذه الثورة في مجال الصناعة إلى تعقد السلسلة التكنولوجية تعقدا شديدا وهو الأمر الذي سمح بنقل بعض الصناعات البسيطة تكنولوجيا من الدول المصنعة إلى البلاد المتخلفة . هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن تلك الثورة قد رفعت من نسبة كثافة عنصري العلم والتكنولوجيا وعنصر رأس المال في صناعات بعينها صارت هي الصناعات « الطليعية » أو « القائدة »Pioneering or leading في مقدمة الدول المتقدمة بينما دفعت بمجموعة أخرى من الصناعات إلى الخلف ( وهي هنا صناعات كثيفة عنصر العمل ) فلجأت الدول الرأسمالية المتقدمة إلى نقل بعض طاقات الصناعات الأخيرة إلى البلاد المتخلفة والتي تتميز بوفرة العمل وإنخفاض مستوى الأجور .

ومن جهة ثالثة فقد وجهت الثورة العلمية التكنولوجية إلى ضرورة مكافحة التلوث pollution وإلى ضرورة الحفاظ على التناسق ( الأيكولوجي ) أو البيئي وإلى ( تنمية البيئة ) بالتالي Eco-development ولذلك فقد اتجهت بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى نقل بعض الصناعات الملوثة للبيئة إلى البلاد المتخلفة .

(ب) تطورات أزمة الطاقة الرخيصة في الدول الرأسمالية المتقدمة : وقد نتج عنها ـ كما سوف يتضح ـ إقامة بعض صناعات بتروكيمائية ومعدنية

موجهة للتصدير في بعض الدول المتخلفة المنتجة للبترول بتشجيع من الشركات العابرة للجنسيات .

. . . وقد أدت العوامل السابقة مجتمعة إلى نمو صادرات البلاد المتخلفة الاجمالية من المصنوعات مما ساعدها على أن تنوع من تركيب صادراتها عموما بانقاص إعتمادها على السلع الأولية . . . وفي داخل الصادرات المصنعة كان التوسيع مصحوبا بالتنويع الداخلي : وذلك بالانتقال من التركيز على المنسوجات إلى صناعة الملابس والالات والأجهزة الكهربائية .

**مخاطر التعميم :**

ولا يجب أن يستنتج من العرض السابق أن جميع الدول المتخلفة ـ على إطلاقها ـ قد حققت نموا كبيرا في صناعاتها التصديرية أو نموا كبيرا بالتالي في صادراتها الفعلية من السلع المصنوعة . . إذ لم يحقق هذا النمو إلا عدد قليل من البلدان المتخلفة ذات الأهمية الخاصة لمعسكر الغرب الرأسمالي في المواجهة ضد الشرق الاشتراكي وحركة التحرر الوطني للعالم الثالث .

ويذكر البنك الدولي ـ وهو جهاز تسيطر عليه الدول الرأسمالية المتقدمة فلا يمكن أن يتهم بالتحيز ضدها ـ في تقريره عن World Development, 1978 ـ الحقيقتين التاليتين : ـ .

أولا : أن الصادرات الصناعية للدول المتخلفة تأتي من عدد صغير من البلاد والمناطق ، وجميعها متطورة صناعيا بالمقارنة مع معظم البلدان النامية الأخرى . . ذلك أن نحو ٤٥٪ من هذه الصادرات يأتي من كوريا الجنوبية وفورموزا وهونج كونج وأسبانيا . . وترتفع النسبة إلى ٨٠٪ لو أضفنا إليها البرازيل وإسرائيل وسنغافورة واليونان والبرتغال والمكسيك والهند ويوغوسلافيا .

ثانيا : أنه منذ عام ١٩٦٥ حققت عدة دول أخرى توسعا ملموسا في صادراتها الصناعية وأهمها ماليزيا وكولومبيا وتايلند وتركيا .

. . . هاتان الحقيقتان توضحان بجلاء أن التوسع في التصنيع والتصدير قد تركز ـ إعتمادا على الاستثمارات والمساعدات القادمة من الدول الغربية الرأسمالية ـ في كل من كوريا الجنوبية وفورموزا وهونج كونج وهي تشكل مخافر أمامية للمعسكر الغربي الرأسمالي ضد الدول الاشتراكية ، وفي إسرائيل التي لعبت دور المخفر الأمامي الاستعماري ضد حركة التحرر القومي العربي ، وفي البرازيل التي أصبحت نموذجا « للامبريالية الصغرى » في أمريكا اللاتينية والعالم الثالث ، وفي بلاد ذات أهمية خاصة لاستراتيجية حلف الأطلنطي وهي تركيا واليونان وأسبانيا ، وفي أقطار أخرى صغيرة تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية مثل تايلند وكولومبيا . . .

. . . وأما فيما عدا ذلك فلم يتحقق شيء ذو بال . . ففي جميع البلاد المتخلفة الأقل نموا Less Developed والأكثر تأثرا Most affected بأزمة النظام الاقتصادي العالمي وكذلك في البلاد التي تخوض كفاحا تحرريا ضد الامبريالية الغربية ، لم يتحقق نمو ملموس للصادرات الصناعية رغم المساعدات التي تقدمها مجموعة الدول الاشتراكية وبعض المنظمات الدولية في مضمار التصنيع . . . فلماذا ؟ . . لماذا لم يتحقق نمو ملموس في التصنيع وتصدير المصنوعات للعالم الثالث ؟ إن الاجابة المتكاملة على هذا السؤال تعود بنا إلى استعراض جميع أركان النظام الاقتصادي العالمي القائم فقد تحالفت على تحقيق هذه النتيجة المأساوية كل من السياسات التجارية للدول الرأسمالية الغربية وسياساتها الشوهاء في التعاون الصناعي وما يسمى بنقل الصناعات وكذا سياستها في نقل الموارد المالية إلى البلدان المتخلفة ـ ولكن ما يهمنا في هذا الفصل هو بحث العلاقة المتبادلة بين التصنيع والتجارة الدولية ، ولذا فسوف نحصر اهتمامنا في هذا الميدان وسوف نركز هذا الاهتمام بصفة خاصة على آثار السياسات للدول المصنعة وهي سياسات تخضع حتى الآن في مواجهة البلاد المتخلفة لمذهب « الحمائية » Protectionism .

## السياسة الحمائية للدول الغربية :

لقد ترتب على أزمة التضخم الركودي في البلاد الرأسمالية الغربية وخاصة منذ ١٩٧٣ إتساع نطاق البطالة وإرتفاع تكاليف الانتاج وإرتفاع أسعار المنتجات الصناعية . . وفي ظل ذلك تولدت النزعة الحمائية ، وهي النزعة الرامية إلى الحد من دخول المنتجات الصناعية للعالم الثالث إلى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، إستنادا إلى أن هذه المنتجات تستطيع بالانخفاض النسبي في أثمانها ، وإذا ما تركت لها حرية الوصول access إلى أسواق البلاد المذكورة أن تهدد المركز التنافسي لصناعات هذه البلاد في عقر دارها وأن تؤدي بالتالي إلى شل القطاعات المنافسة ، وهو ما يعني تسريح بعض العمال وخفض معدل الأرباح وربما إقفال بعض الفروع الصناعية أو الشركات[٧] . .

وتحتوي سلة السياسة الحمائية ضد صادرات الدول المتخلفة في البلدان الغربية المصنعة على أدوات متعددة ومتشابكة منها الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة . . أما الأدوات المباشرة فيمكن أن نصنفها إلى نوعين : أولهما نظام التعريفات الجمركية وثانيهما نظم تحديد الاستيراد الاخرى مثل القيود الكمية ( الحصص quatas ) والترتيبات التسويقية التقييدية orderly marlet arrangements وقيود التصدير الاختيارية Voluntary export restraints ـ وأما الأدوات غير المباشرة فإنها تتمثل في عدة أشكال : ومنها التشدد في المواصفات أو المعايير الصناعية Industrial Standards التي يشترط إنطباقها على صادرات الدول المتخلفة من المصنوعات ـ ومنها أيضا : الاشتراطات الصحية وأخيرا الاعانات للصناعات المحلية ( في صورة دعم مالي مباشر أو إعفاءات ضريبية وتسهيلات إئتمانية . . الخ مما يوفر لها حماية غير مباشرة عن طريق تخفيض تكاليف الانتاج والبيع ) .

وفيما يلي تركز على مجموعة رئيسية من السياسات الحمائية وهي ما تسمى « الممارسات التجارية التقييدية » .

## الممارسات التجارية التقييدية في التجارة الدولية :

أخذ تكثف الممارسات التجارية التقييدية Restrlctlve Bus Iness Practlual في السنوات الأخيرة عدة صور كان من شأنها التأثير بشكل سلبي على احتمالات نمو الصادرات الصناعية للبلاد المتخلفة ، وأهم هذه الصور ما يلي[٨] .

١ ــ القيود الناشئة عن الترتيبات الحكومية : وأهم الترتيبات الحكومية هنا « قيود التصدير الاختيارية » ويقصد بها إتفاق حكومة البلد المستورد مع حكومة البلد المصدر على أن تقوم الأخيرة بتوجيه سياساتها الصناعية إلى ما من شأنه الحد من صادرات الأعمال الصناعية إلى البلد الأول ، وهناك أيضا « الترتيبات التسويقية التقييدية » وهي إتفاقات بين الحكومات تنصب على إجراءات التسويق مستهدفة الحد من تدفق التجارة بين الطرفين . وتشيع هذه الترتيبات بنوعيها في قطاعات المنسوجات والأغذية المحفوظة وغيرها ، ليس فقط للحد من صادرات الدول حديثة التصنيع ولكن أيضا من الدول الأقل نموا LDCS : فلقد تم مثلا خلال ١٩٦٩ الحد من صادرات الكاميرون مثلا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٧٩ . وتم خلال عام ١٩٨٠ الحد من صادرات كوريا الجنوبية وتايوان إلى الجماعة الاقتصادية الأوربية من الأغذية المحفوظة .

٢ ــ الكارتلات ( الاحتكارات ) الدولية والوطنية للتجارة الخارجية : ويلاحظ هنا أن تشريعات الدول الرأسمالية المتقدمة تسمح للمشروعات باقامة كارتلات للتصدير فيما بينها سواء على المستوى الوطني أو الدولي أو على المستويين وذلك إذا ما كانت نتائج عمل هذه المشروعات تنصب على أطراف ثالثة third parties وهكذا بلغ عدد كارتلات التصدير في الولايات المتحدة حتى مايو ١٩٧٨ ٢٦ إحتكارا وذلك بمقتضى قانون التجارة لويب ـ بومرين لعام ١٩١٨ The Wedd-Pomerene Act وبلغ عدد كارتلات التصدير في المانيا الاتحادية ٦٢ كارتلا حتى مارس ١٩٧٨ ـ وفي اليابان بلغ عدد كارتلات التصدير ٦٢ وعدد كارتلات الاستيراد أربعة .

ولا شك أن كارتيلات التصدير والاستيراد المذكورة تمكن الاحتكارات من إكتساب قوة سوقية خطيرة يكون من شأنها الحد من صادرات المصنوعات من العالم الخارجي وخاصة العالم المتخلف .

٣ ــ فرض القيود على صادرات الشركات الفرعية أو التابعة : ويلاحظ هنا أن الشركات عابرة الجنسيات تستخدم سيطرتها على فروعها والشركات المنتسبة إليها من أجل تقييد حريتها في التصدير ـ ومما سجلته المحاكم الأمريكية في هذا الصدد عام ١٩٧٨ مثلا تلك القضية التي رفعتها وزارة العدل الأمريكية ضد شركة Everest and jennings International متهمة إياها بإحتكار تصنيع وبيع الكراسي المتحركة في الولايات المتحدة ، من خلال إتفاقات مع فروعها في الخارج تمنعها بمقتضاها من تصدير الكراسي المتحركة إلى الولايات المتحدة أو حتى إلى دول أوربا حيث يمكن أن تتسرب إلى الدولة الأولى . وقد تم الاتفاق في النهاية بين الطرفين على إلزام الشركة المذكورة بعدم منع أي من المنشآت الخارجية ـ بما فيها فروعها ـ من تصدير الكراس المتحركة إلى الولايات المتحدة بل وإلزامها بمساعدة هده المنشآت أو الفروع على هذا التصدير . وهذا مجرد مثال متواضع على ما يمكن أن تصنعه الشركات عابرة الجنسيات لمنع فروعها من تصدير المصنوعات من البلاد المتخلفة .

٤ ــ الممارسات التجارية التقييدية المحلية ذات الآثار على التجارة الدولية : تؤثر الكارتلات المحلية في الدول المتقدمة في عدد من الحالات على الواردات من الدول الأجنبية بما فيها الدول المتخلفة ـ ومما سجلته أعمال الجماعة الاقتصادية الأوربية أخيرا في هذا الصدد مثال الكارتل الدوائي المحلي الهولندي المسمى : Pharmaceutische Handelsconventie PHC وقد سيطر على الاستيراد تماما بحكم مسئوليته عن ٨٠٪ ـ ٩٠٪ من مبيعات المنتجات الدوائية في هولندا .

## النطاقات الرئيسية للسياسة الحمائية :

تتمثل أهم النطاقات السلعية للسياسة الحمائية في المجموعات السلعية الآتية :

أولا : الملابس والمنسوجات : وتتمثل أهم القيود في نظام « الحصص الثنائية » وتقضي بتصدير حصة معينة من كل مجموعة من المنتجات النسيجية من بلد مصدر معين إلى بلد مستورد معين ، وتحكمها القواعد والاجراءات المتفق عليها في إطار « ترتيبات الألياف المتعددة » Multi — Fibre arrangements MFA . . وقد تم الاتفاق عليها سنة ١٩٧٣ وتم مد العمل بها أخيرا حتى عام ١٩٨١ . . . وقد أدت ممارسات الدول المصنعة إلى اضعاف فاعلية النصوص التي قصد بها حماية المصدرين أصلا ، وفرضت هذه الدول في عام ١٩٧٧ مزيدا من الحصص التقييدية Restrictive quotas ، ومثال ذلك الحصص الجديدة التي فرضتها السوق الأوربية المشتركة والتي لا تحول فقط دون مزيد من نمو الواردات بل وتنقصها بالفعل . ونتيجة لهذا ، فان حصص ثلاثة من الموردين الكبار للمنسوجات ( فورموزا وهونج وكونج وكوريا الجنوبية ) لعام ١٩٧٨ كانت أقل بكثير من مستويات سنة ١٩٧٦ في عديد من المنتجات النسيجية الرئيسية . . كما أثرت قيود الحصص على الدول منخفضة الدخل مثل إندونيسيا وبنجلاديش وسري لانكا .

وقد فرضت المزيد من الحصص التقييدية في مجال المنسوجات ببلاد مستوردة صغيرة مثل أستراليا وكندا والنرويج والسويد . . أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها أحتفظت في إتفاقاتها الثنائية لعام ١٩٧٨ بنفس الحصص التقييدية لعام ١٩٧٧ . . . وتأكيدا لكل ذلك يذكر تقرير البنك الدولي World Development, 1978 إن الاجراءات الجديدة أشد تقييدا من أي إجراءات أخرى سبقتها ، وأنها سوف تنقص بالفعل من نمو صادرات الملابس

والمنسوجات ، وأن هذه الاجراءات لن تؤثر فقط على المصدرين الرئيسيين بل أيضا على البلاد الأصغر والأفقر والأقل تطورا حيث تشكل المنتجات النسيجية شطرا كبيرا من صادراتها المصنعة .

ثانيا : صادرات الأحذية : وقد تعرضت لقيود كمية جديدة في كل من أستراليا وكندا وفرنسا والسويد والولايات المتحدة وبريطانيا ، وإستمرت نفس القيود القوية القديمة في اليابان . . وذلك كله بالاضافة إلى القيود الجماعية التي تفرضها الجماعة الاقتصادية الأوربية .

ثالثا : صادرات الصلب : وقد وضعت إجراءات حمائية خاصة ضدها بواسطة الجماعة الاقتصادية الأوربية والولايات المتحدة . . ، وهي ترتب صعوبات جمة بالنسبة للبلاد المتخلفة التي أخذت تدخل طور التصدير . . ويذكر « تقرير التنمية في العالم ، ١٩٧٩ » أن السوق الأوربية المشتركة قد جددت « برنامج مكافحة الأزمة » في مجال الصلب لعام آخر ، ويشتمل على إتفاقيات تقييد التصدير مع الموردين الأجانب .

رابعا : أجهزة التلفزيون : وقد قيدت صادرات فورموزا ، وكوريا الجنوبية ( وهما المصدرتان الرئيسيتان في البلاد المتخلفة لأجهزة التليفزيون ) في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما من الدول المصنعة ، وخاصة في الولايات المتحدة التي فرضت « ترتيبات تسويق تقييدية » .

خامسا : وفي مجال صناعة بناء السفن ، والتي أخذت البلاد المتخلفة تصبح منافسة فيها بشكل متزايد عملت البلاد المصنعة على دعم مؤسساتها الوطنية في مواجهة تلك المنافسة وما تحمله من إحتمالات الخسارة والبطالة .

سادسا : تشتد مطالبات المنتجين في البلاد المصنعة بالحماية في عدد آخر من الفروع الصناعية إبتداء من البتروكيماويات إلى الدراجات والأنابيب .

## الهيكل الاقليمي لتجارة المصنوعات :

. . . وباستعراض النطاقات السابقة التي تشملها السياسة الحمائية يتضح لنا كم هو محكم ذلك الحصار الذي تفرضه الدول الغربية المصنعة على صادرات الدول المتخلفة من السلع المصنعة وشبه المصنعة ، وذلك في حين أن صادراتها المتبادلة بين بعضها البعض تشكل الشطر الأعظم من صادراتها الاجمالية . وفيما يلي جدول يصور توزيع الزيادة في تجارة الأقطار المصنعة من السلع المصنوعة .

الزيادة في تجارة الأقطار المصنعة من المصنوعات ، مجموعات البلاد بين ٦٠ ، ١٩٧٥ ( بالأسعار الجارية )

( نسب مئوية )

| | نسبة الزيادة في واردات المصنوعات | نسبة الزيادة في صادرات المصنوعات |
|---|---|---|
| التجارة بين بلاد أوربا الغربية | ٥٥ | ٣٨ |
| باقي التجارة بين البلاد المصنعة | ٣٤ | ٢٤ |
| التجارة مع البلاد النامية | ٩ | ٢٩ |
| التجارة مع البلاد المصدرة للبترول | — | ٣ |
| التجارة مع البلاد ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا | ٢ | ٦ |
| العالم | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر World Bank, World Developmenr, 1978, Op. Cit, Table No. 12, P.9.

ويكفي أن نستخلص من هذا الجدول أن نسبة زيادة صادرات المصنوعات من الدول المصنعة إلى البلاد المتخلفة بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ بلغت ٢٩٪ بينما أن

نسبة زيادة واردات الدول المصنعة من الدول المتخلفة ( أو نسبة زيادة صادرات الدول المتخلفة الى الدول المصنعة من السلع الصناعية ) لم تتجاوز ٩٪ .

ورغم ذلك فالحقيقة هنا أن معظم الصادرات الصناعية للدول المتخلفة إنما تتجه إلى الدول المصنعة الغربية ، بالذات ، وهي تستطيع بالتالي أن تتحكم فيها زيادة ونقصانا .

وفي كتاب الاحصائي للأنكتاد حول التجارة الدولية والتنمية لعام ١٩٧٧[٩] نجد تقديرا بالأرقام المطلقة لاتجاهات الهيكل الأقليمي لصادرات الدول المتخلفة من المصنوعات على النحو التالي ( بالمليون دولار ) : ـ

| | | |
|---|---|---|
| صادرات الدول ( النامية ) من المصنوعات إلى العالم | | |
| | : عام ١٩٧٣ | ١٥٥٨٠ |
| | عام ١٩٧٤ | ١٩٠٦٠ |
| | عام ١٩٧٥ | ١٩٩٢٠ |
| صادرات الدول ( النامية ) من المصنوعات إلى | | |
| الدول المتقدمة | : عام ١٩٧٣ | ١١٢٨٠ |
| | عام ١٩٧٤ | ١٣٠٢٠ |
| | عام ١٩٧٥ | ١٣٥٥٠ |
| صادرات الدول ( النامية ) من المصنوعات إلى الدول | | |
| ( النامية ) الأخرى | : عام ١٩٧٣ | ٣٦٣٠ |
| | عام ١٩٧٤ | ٥٢٢٠ |
| | عام ١٩٧٥ | ٥٤٣٠ |
| صادرات الدول ( النامية ) من المصنوعات إلى الاتحاد | | |
| السوفيتي | : عام ١٩٧٣ | ٣٨٥ |
| | عام ١٩٧٤ | ٤٥٥ |
| | عام ١٩٧٥ | ٥٥٠ |

وفي كتاب الاحصائي للتجارة الدولية والتنمية ، الصادر عن الانكتاد في عام ١٩٧٩[١٠] نجد عرضا لشبكة صادرات السلع المصنعة في العالم لعام ١٩٧٦ ( عدا الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية ) ومنها نستخرج البيانات الآتية : ـ

صادرات البلاد والمناطق ( النامية ) إلى العالم عموما :

| | | |
|---|---|---|
| صادرات البلاد والمناطق ( النامية إلى العالم عموما | ٢٧٠٠٠ | مليون دولار |
| صادرات البلاد والمناطق ( النامية ) إلى البلاد المتقدمةذات إقتصادات السوق | ١٩٢٢٠ | مليون دولار |
| صادرات البلاد والمناطق ( النامية ) إلى البلاد والمناطق( النامية ) | ٦٨٤٠ | مليون دولار |
| صادرات البلاد والمناطق ( النامية ) إلى البلاد الاشتراكيةفي شرقأوربا | ٨٩٠ | مليون دولار |
| صادرات البلاد والمناطق ( النامية ) ويبلغ نصيب الاتحاد السوفيتي من الرقم الأخير | ٥٨٠ | مليون دولار |
| صادرات البلاد والمناطق ( النامية ) إلى البلاد الاشتراكيةفي آسيا | ٥٨ | مليون دولار |

وتأكيدا للدلالات المستنبطة مما سبق يذكر تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٧٩ أن البلاد الرأسمالية المتقدمة قد استوعبت في عام ١٩٧٦ نحو ٦١٪ من الصادرات الصناعية للبلاد المتخلفة[١١] .

## أثار الحماية على إقتصاديات البلدان المتخلفة وصادراتها الصناعية

لقد شهدت التجارة العالمية في الخمسينات ثم بصفة خاصة في الستينات توسعا كبيرا ، رغم إنخفاض معدل نموها نسبيا في السبعينات كما رأينا . . وقد هيأت

هذه الانطلاقة في التجارة العالمية وتبارة البلاد المتخلفة ـ للعديد من البلاد الأخيرة وخاصة متوسط الدخل أن تحقق إيرادات عالية من العملات الأجنبية وأن تتخذ من إتساع نطاق الطلب الفعلي على منتجاتها ركيزة للتعجيل بنموها الاقتصادي[١٢] ( في إطار النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية ) .

وفي هذا المناخ برزت في أول الستينات أربع دول متخلفة ذات توجه صناعي هي هونج كونج وإسرائيل وسنغافورة بالاضافة إلى البرتغال . . ولحقت بها في منتصف الستينات تايوان وتونس ولبنان . . وفي آخر الستينات وجد إلى جوار الدول السابقة جميعا كوريا الجنوبية وتايوان والباكستان ( بالاضافة إلى ثلاث دول أوربية هي يوغسلافيا وأسبانيا وإيرلندا ) وتكونت من مجموعها « منصة تصديرية » أو « موقع أمامي للصادرات » export plat form وخلفها وجدت مجموعة تتلوها في الأهمية الصناعية والتصديرية وتتكون أساسا من الفلبين ومصر وبعض دول أمريكا اللاتينية : البرازيل والمكسيك وكولومبيا وكوستاريكا وجواتيمالا والسلفادور .

وقد شكلت الصادرات الصناعية للدول المتخلفة إلى الاقتصادات الغربية المتقدمة أواخر الستينات ما يزيد عن ٥٠٪ من صادراتها المصنعة إجمالا ووصلت إلى نحو ٦٠٪ في عام ٦٧ وكانت تنمو بمعدل ١٤٪ طوال الستينات . . وقد بلغ نصيب الولايات المتحدة من الصادرات الصناعية في بريطانيا ٢ , ٩٪ وفي اليابان ١ , ٨٪ .

وشكلت واردات البلاد الرأسمالية المتقدمة من الملابس من البلاد المتخلفة سنة ١٩٦٨ نحو ٢ , ٢٥٪ من إجمالي وارداتها من الملابس وبلغت هذه النسبة في حالة الجلود والأحذية ١٥٪ ، والمنسوجات ٦ , ١٤٪ والمنتجات الخشبية والأثاث ٢ , ١٤٪ والمنتجات الغذائية ١٢٪ . وكانت واردات الملابس من البلاد المتخلفة في الولايات المتحدة تشكل ٢٠٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي كالملابس بها . .

وهكذا كانت قد تولدت في الستينات بيئة موائمة نسبيا لتجارة المصنوعات في البلاد المتخلفة المرتبطة سياسيا وإقتصاديا بالغرب[١٣] .

ولكن منذ أوائل السبعينات ، وخاصة منذ ١٩٧٣ أخذت تشتد النزعة الحمائية في الدول الرأسمالية المتقدمة كما رأينا ، حيث ولدت تأثيرات سلبية عميقة على إقتصاديات البلدان المتخلفة عموما وعلى صادراتها الصناعية خصوصا ، وبحيث إنخفض معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية من ١٥٪ في فترة ٦٥ ـ ١٩٧٣ إلى ١١٪ في فترة ٧٤ ـ ١٩٧٧[١٤] . . ويمكن لنا أن نفهم هذه الآثار تحديدا إذا إتبعنا التصنيف الذي قام به البنك الدولي في : World Develop ment Report, 1978. حيث صنف البلاد المتخلفة حسب طبيعة صادراتها المصنعة على النحو الآتي : ـ

أولا : البلاد الرئيسية الثلاثة في شرق آسيا المصدرة للملابس والمنسوجات وهي فورموزا وهونج كونج وكوريا الجنوبية ـ وتكون صادراتها معا ما يزيد عن ٣/١ من مجمل الصادرات المصنعة للبلاد المتخلفة ، وأكثر من ٣/٥ من صادراتها من المنسوجات إلى البلاد المصنعة . . والملاحظ أن المنتجات النسيجية تشكل نسبة عالية في صادراتها الكلية . . وقد بلغت هذه النسبة في عام ١٩٧٦ نحو ٤٤٪ في هونج كوونج ونحو ٣٦٪ في كوريا الجنوبية و ٢٨٪ في فورموزا ـ ولكن هذا لا ينفي أن الصادرات الصناعية لهذه البلاد الثلاثة متنوعة نسبيا إلى حد كبير وتضم نصيبا متزايدا من المنتجات المعقدة فيها . ولا شك أن هناك قيودا شديدة على صادراتها من الملابس والمنسوجات ، ولكنها تملك من الامكانيات البشرية والتكنيكية ما يؤهلها في المدى الطويل لتعويض آثار الحماية في الملابس والمنسوجات ، بل ولتطوير قطاعات إنتاج الأجهزةMachinery sectors ، وأن تزيد من تنويع صادراتها بالتالي . . كما يذكر البنك الدولي .

ثانيا : البلاد الأخرى المتطورة نسبيا في الانتاج الصناعي مثل الأرجنتين والبرازيل واليونان والهند وإسرائيل والمكسيك وسنغافورة وأسبانيا ويوغسلافيا . . وهي

أقل إعتمادا على صادرات المنسوجات والملابس للدول المصنعة وتصدر عددا كبيرا نسبيا من المصنوعات إلى كل من الدول المصنعة والبلاد المتخلفة الأخرى . . ولكن لا شك أن سياسة الحماية التي تطبقها الدول المصنعة سوف تثبط أيضا من جهودها صوب تطوير الصادرات الصناعية الخاصة بها . .

ثالثا : البلاد التي بدأت تصبح مصدرة ناجحة للمصنوعات مثل كولومبيا وماليزيا والمغرب وباكستان والفلبين وتايلندا وتركيا . . وتعتمد هذه البلاد إلى حد كبير على تصدير الملابس والمنسوجات ، ولذلك فإنها سوف تعاني بشدة من تزايد الحماية في البلاد المتقدمة صناعيا في هذا القطاع .

رابعا : البلاد ذات المستوى المنخفض من التنمية الصناعية والتي ليس لديها إلا حجم صغير من الصادرات المصنعة تتكون إلى حد كبير من السلع الزراعية المجهزة ـ ويحد من نمو صادراتها المصنعة أصلا تدني مستوى التنمية الصناعية بها ، ثم يضاعف من أثرها نظام الحصص الذي تطبقه الدول المتقدمة في قطاع المنتجات النسيجية ـ وهذه هي حال بنجلاديش وأندونيسيا وسريلانكا . وإذا كانت بعض بلاد هذه المجموعة تتمتع بالتفضيلات التي تمنحها الجماعة الاقتصادية الأوربية فأن أغلبها يخضع للأثار السلبية الشديدة للحماية وخاصة في مجال الملابس والمنسوجات .

## نظرة على المستقبل :

في إطار النظام الاقتصادي العالمي الراهن ، وفي حدود السياسات الحمائية التي تنتهجها الدول الغربية المصنعة ، لا تواجهنا إلا تقديرات متشائمة بصدد مستقبل الصادرات الصناعية للدول المتخلفة . . وهكذا وطبقا لبيانات البنك الدولي نجد ما يلي : ـ

ـ لقد زادت الصادرات الصناعية للدول المتخلفة فيما بين ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ بنسبة ١٢,٣٪ وفيما بين ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ بنسبة ١٢,٧٪ .

ـ من المتوقع أن تنخفض نسبة الزيادة بين ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ إلى ١٢,٢٪ ، وفيما بين ١٩٧٦ ، ١٩٩٠ بنسبة ١٠,٩٪ .

ـ إن نصيب الصادرات الصناعية في إجمالي صادرات الدول المتخلفة لعام ١٩٧٥ لا يزيد عن ٢٦٪ في مقابل ٤٠٪ للوقود والطاقة و ٢١٪ للأغذية والمشروبات ، ٦٪ للمنتجات الزراعية غير الغذائية و ٧٪ للمنتجات المعدنية والمنجمية ( باستثناء الوقود ) .

ـ إن من المحتمل حدوث زايدة في الصادرات المصنوعة للدول المتخلفة من الأخشاب والبوكسيت والمطاط بحيث يرتفع نصيب الدول المتخلفة من الصادرات العالمية من ٩٪ ( وعلى الأكثر التقديرات ١/ ١٠ ) إلى ١٣٪ عام ١٩٨٥ .

ـ إن حدوث هذه الزيادة في صادرات الدول المتخلفة من المصنوعات السابقة ـ وهي زيادة متواضعة ـ لن يؤدي إلا إلى زيادة متواضعة في نصيبها من واردات الدول الغربية المصنعة من المصنوعات وفي نصيبها من إستهلاك المصنوعات في هذه الدول . . وهناك جدول يبين هذه الحقيقة : ـ

**الصادرات الصناعية للدول ( النامية ) كحصة في أسواق البلاد المصنعة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٥ ( نسبة مئوية )**

| | ١٩٦٠ | ١٩٧٠ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٨٥ |
|---|---|---|---|---|---|
| نصيبها في الواردات | ٥,٩ | ٥,٨ | ٨ | ٩,٩ | ١٣,٧ |
| نصيبها في الاستهلاك | ,٤ | ,٧ | ١,٢ | ١,٦ | ٢,٩ |

**المصدر** : World Development Report, 1978 **Op. Cit.** Table no. 26, P. 78

وقد أستخرجت أرقام ١٩٧٦ و ١٩٨٥ من « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٩» مرجع سابق ، جدول رقم ١٩ ، ص ٣٢ .

وتتضح الصورة « المأساوية » للصادرات الصناعية للدول المتخلفة إذا إنتقلنا من الاجماليات الى التفصيلات ، أي إذا تناولنا نمو الصادرات مقسمة حسب المجموعات السلعية الصناعية . . . ويتوفر هذا من الجدول الآتي : ـ

**نمو الصادرات الصناعية للدول ( النامية ) ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥**
**( متوسط معدلات النمو كنسب مئوية بأسعار ١٩٧٥ )**

| | ٧٠ـ ١٩٧٥ | ٧٥ـ ١٩٨٥ |
|---|---|---|
| الملابس | ٢٠,٣ | ٨,٣ |
| المنسوجات | ١٧,٨ | ٦,٢ |
| الكيماويات | ١٦,٥ | ١٣ |
| الحديد والصلب | ١٠,٧ | ١٤,٥ |
| الالات ومعدات النقل | ٢٠,٣ | ١٧,٣ |
| المنتجات الأخرى ( ساعات ـ لعب . الخ | ١٠,٢ | ١٠ |
| إجمالي المصنوعات | ١٤,٩ | ١٢,٢ |

المصدر :

**World Development Report, 1978, Op. Cit.,** Table No. 27, p. 29.

ومن الجدول يتبين تضاؤل نسب الزيادة في كل من الصناعات ذات الميزة النسبية في البلاد المتخلفة ـ مثل صناعة المنسوجات في شرق آسيا ـ حيث تنخفض نسبة الزيادة من ٢٠,٣٪ في فترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ إلى ٨,٣٪ فقط بين ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ ، وكذلك في الصناعات المحورية في أي تجربة للتصنيع الجدي للبلاد

المتخلفة ـ وأهمها صناعة الالات ( الأجهزة ) ومعدات النقل والصناعات الكيماوية : فسوف تنخفض نسبة الزيادة في الأولى ( الأجهزة ومعدات النقل ) من ٢٠,٣٪ في الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ إلى ١٧,٣٪ في فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، وسوف تنخفض نسبة الزيادة في الثانية ( الصناعات الكيماوية ) من ١٦,٥٪ في فترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ إلى ١٣٪ في فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ .

ولكن ألا من حل لهذه المشكلة ـ مشكلة الصادرات الصناعية ؟ . .

## الحلول المطروحة لمشكلة الصادرات الصناعية :

لقد طرحت في إطار المنظمات الدولية وخاصة منظمة الجات ( الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، عدة حلول متتابعة لمشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ، وأخذت هذه الحلول أولا صيغة « التفضيلات الصناعية » والتي تبلورت أخيرا في « الخطة العشرية للتفضيلات المعممة » ثم ثانيا إنتقل البحث عن الحلول إلى إطار جديد يسمى « المفاوضات التجارية متعددة الأطراف »MTN ، وفيما يلي نتاولهما بالتتابع : ـ

### أولا : التفضيلات الصناعية :

### ـ التفضيلات الجزئية

سبق أن أستعرض الباحث بعض التطورات التي غشيت نظام حرية التجارة التقليدي الذي كان قد أرسى بواسطة الرأسمالية الأوربية في القرن التاسع عشر . . وقد تمثلت أبرز هذه التطورات في القيود الجمركية والكمية التي فرضت كنتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير والحرب العالمية الثانية والثورة العلمية التكنيكية .

وتجدر الاشارة هنا في سياق الحديث عن التفضيلات ـ إلى أن بعض الدول

الرأسمالية الكبرى قد لجأت إلى إعطاء بعض التفضيلات preferences لبلدان ومناطق معينة دون البلدان والمناطق الأخرى ( أي تفضيلات جزئية ) وهو ما يعني تطبيق سياسة تمييزية Discriminative . . وتبرز أمامنا على وجه التحديد التفضيلات التي منحتها بريطانيا بعد الكساد الكبير لدول الكومنولث البريطاني ، والتفضيلات التي منحتها فرنسا لمستعمراتها والتي أمتد سريانها بعد قيام الجماعة الاقتصادية الأوربية في عام ١٩٥٨ .

وبسريان « الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة » ـ الجات ـ في أول يناير ١٩٤٨ فأنها كرست مبدأ التفضيلات الجزئية ، وذلك بعكس ـ ما أقره « ميثاق هافانا » ( والذي وافقت عليه الدول في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل ـ ٢١ نوفمبر ٤٧ ـ ٢٤ مارس ٤٨ ـ ولكنها لم تصدق عليه فلم يدخل حيز التطبيق ) بإنشاء هيئة دولية للتجارة .

إذ بينا أن ميثاق هافانا كا يجيز للدول ( النامية ) أن تقيم أية تفضيلات فيما بينها لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فأن إتفاقية الجات وضعت إطارا جامدا لهذه التفضيلات هو تكوين إتحادات جمركية أو مناطق للتجارة الحرة .

لذا وفيما يتعلق بالتفضيلات بين الدول ( النامية ) والدول المتقدمة فإن إتفاقية الجات أقرت إستمرار التفضيلات القائمة وقتها وحرمت إقامة تفضيلات جديدة إلا إذا كانت أيضا في إطار إتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة . .

## ـ إنبثاق فكرة التفضيلات العامة :

ونظرا لقصور التفضيلات الجزئية ، فقد كان من اللازم أن يتحقق نظام للتفضيلات العامة General أو المعممة Generalised بحيث تقوم على عدم التمييز ( عدم منح تفضيلات لبعض الدول دون البعض الآخر ) وعلى عدم المعاملة بالمثل ( عدم إشتراط أن تمنح الدول المتخلفة تفضيلات للدول المتقدمة مقابل التفضيلات

التي تمنحها الثانية للأولى ) وفي إجتماع وزراء الجات سنة ١٩٦٣ إنبثقت الفكرة على المستوى الرسمي وإنتهى المؤتمر إلى الموافقة ـ من حيث المبدأ ـ على مبدأ عدم المعاملة بالمثل عند قيام الدول المتقدمة بمنح تفضيلات جمركية خاصة للدول المتخلفة .

ثم وفي مؤتمر التجارة والتنمية بجنيف سنة ١٩٦٤ طالبت الدول المتخلفة بتطبيق نظام عام General للتفضيل لهذه الدول . وفي اللجنة الثانية للمؤتمر ( والخاصة بالمنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة ) عرضت إقتراحات الدول المتخلفة بذلك النظام ، وعارضتها الدول الرأسمالية المتقدمة ، وكانت إقليمية في اللجنة . ونتيجة لهذه المعارضة فإن المؤتمر ككل وافق على حل يمثل توفيقا بين وجهتي النظر ، فأوصى الدول المتقدمة بعدم زيادة إجراءات الحماية عموما ( سواء كانت جمركية أو غيرها ) ، وإذا إستوجبت الضرورة هذه الزيادة فلا بد من مشورة الدول ( النامية ) المعنية والمنظمات الدولية المختصة ، كما أوصى الدول المتقدمة بأن تعطي الأولوية في السياسة التجارية لتخفيض الحواجز التي تعوق صادرات الدول ( النامية من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ) كما تضمنت توصية المؤتمر أخيرا مراعاة بذل الجهود في المفاوضات التجارية التي تجري في هذا الشأن من أجل الغاء التفرقة بين الرسوم الجمركية التي تفرض على المواد الأولية والتي تفرض على السلع المصنوعة كلما كان هذا ممكنا . .

وبالفعل ، وفي دورة كنيدي للمفاوضات في إطار الجات ( منذ عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٧ ) وهي السادسة في سلسلة جولات المفاوضات التي نظمتها الجات لتحقيق التخفيضات الجمركية ـ تمت تخفيضات جمركية محسوسة كما تحقق العدول عن فكرة التبادل في المعاملة ( المعاملة بالمثل reciprocity ) وإن لم تغير بشكل أساسي في القيود المفروضة ضد صادرات الدول المتخلفة من السلع الصناعية التي تتميز بدرجة عالية من التصنيع .

وفي أكتوبر ١٩٦٧ عقد مؤتمر الدول ( النامية ) ( أو مجموعة الـ ٧٧ ) في الجزائر لتحديد موقفها في المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية في نيودلهي في فبراير ١٩٦٨ ،

وقد وافق المؤتمر على ما سمي ( ميثاق الجزائر ) والذي تضمن برنامجا لتفضيلات عامة يجب أن تمنحها الدول المتقدمة للدول المتخلفة وعلى غير قاعدة المعاملة بالمثل .

وفي مؤتمر نيودلهي ـ فبراير ١٩٦٧ ـ تمت الموافقة دون معارضة على إقامة نظام عام للتفضيل للسلع المصنوعة ونصف المصنوعة التي تنتجها الدول ( النامية ) دون تبادل في المعاملة ودون تمييز[١٥] أي بعبارة أخرى ، إقامة نظام عام للتفضيلات يكفل زيادة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة .

وقد قرر مؤتمر نيودلهي تأليف ( لجنة خاصة للتفضيل ) . . وتم تشكيل اللجنة بعد ذلك بالفعل وقامت بالاتصال بالحكومات والمنظمات الدولية ، مما أدى إلى صياغة مشروع إتفاق حول ترتيبات إقامة نظام للتفضيل العام ، ووافق عليه « مجلس التجارة والتنمية » ثم تضمنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن « العقد الثاني للتنمية » على أن ينفذ بأسرع ما يمكن خلال عام ١٩٧١ .

وهكذا بدأ منذ ١٩٧١ تطبيق أول خطة للتفضيلات الجمركية الممنوحة للدول المتخلفة ، وهي تفضيلات عامة وغير متبادلة ولمدة معينة هي عشر سنوات ( ومؤداها أن تتمتع المنتجات المصنعة ونصف المصنعة وكذلك بعض المواد الأولية والمنتجات الزراعية التي تصدرها الدول النامية اما بالاعفاء الجمركي الكامل وأما بتخفيض التعريفة الجمركية وذلك مع إستمرار فرض الرسوم الجمركية الكاملة على الواردات القادمة من الدول الأخرى . . وهي بذلك تمثل إستثناء من القواعد العامة التي تقوم عليها إتفاقية الجات وعلى الأخص قاعدة « الدولة الأولى بالرعاية » التي تنص على تبادل الامتيازات على أساس مشترك )[١٦]

ويجب هنا أن نشير إلى أن هذه الخطة قد شابتها عيوب رئيسية تحول بينها وبين تنمية الصادرات الصناعية للدول المتخلفة حقا ، .

ونظرا لهذه العيوب الخطيرة فقد إهتمت قرارات الدورة الرابعة لمؤتمر التجارة والتنمية ( نيروبي ١٩٧٦ ) بصياغة أسس جديدة لنظام التفضيلات المعممة ، وذلك

في صدد الحديث عن ( تحقيق فرص وصول السلع المصنعة وشبه المصنعة للبلدان ( النامية ) إلى أسواق البلدان المتقدمة ) .

وقد أوصى المؤتمر بتوسيع نطاق ذلك النظام بحيث يشمل أكبر عدد ممكن من المنتجات وأن تعفى من الرسوم كلياً بقدر الامكان ، وأن يطبق بمرونة ، وأن تبسط قواعد « المنشأ » أو الأصل origin الخاصة بالمنتجات الصناعية التي تتمتع بالاعفاء ، كما أوصى بأن يستمر العمل به إلى ما بعد فترته الأولى التي حددت أصلا بعشر سنوات ، والا يستخدم كأداة للاكراه السياسي أو الاقتصادي أو للانتقام من البلدان ( النامية ) . ثم جاءت الدورة الخامسة للمؤتمر ( مانيلا ١٩٧٩ ) ولم تستطع مجموعات الدول الأعضاء أن تتوصل إلى قرارات محددة جديدة .

## تقويم النظام المعمم للتفضيلات :

بعد أن استعرضنا الخطوات الرئيسية التي مر بها إنشاء نظام معمم للتفضيلات التعريفية نجد لزاما علينا أن نتقدم لتقويم هذا النظام . وسوف نلجأ إلى إجراء هذا التقويم إستنادا إلى عدة معايير هي : ـ

١ ــ تحديد أنواع السلع المصنعة التي يشملها النظام .
٢ ــ تقدير القيود الكمية على إستيراد السلع المصنعة بمقتضى النظام .
٣ ــ مدى أو نطاق التخفيضات الجمركية .
٤ ـ مدى التزام الدول بحرية التجارة تطبيقا لما يسمى في « إتفاقية الجات » بنص التخلص من الالتزام »Escape Clause
٥ ــ قواعد المنشأة أو جهة الأصل .
٦ ــ تحديد الدول المستفيدة من النظام .

## أولا : نوعية السلع المصنعة :

وهنا يلاحظ أن الدول الصناعية المتقدمة قد أستثنت عددا من المنتجات من نطاق تطبيق نظام التفضيلات التعريفية ، وهي عموما منتجات حققت فيها المجموعة المسماة بالدول حديثة التصنيع NICS ميزة نسبية عالية نظرا لأنها منتجات كثيفة العمالة Labour- intensive ويتمثل السبب الرئيسي للجوء الدول الصناعية المتقدمة إلى تطبيق هذا الاستثناء في الفارق الكبير في تكلفة إنتاج السلع المذكورة بينها وبين الدول المتخلفة حديثة التصنيع ، إنطلاقا من وفرة العمل الرخيص في هذه الأخيرة سواء منه العمل غير الماهر أو نصف الماهر أو بعض نوعيات العمل الماهر . ولذلك تلجأ الدول المتقدمة إلى تجنيب شركاتها المنتجة المحلية ويلات المنافسة السعرية بما يترتب على ذلك من إغلاق فروعها وتسريح بعض عمالها .

وتبلغ عدد فئات السلع المصنعة المستثناه في كل من الولايات المتحدة الامريكية ( عام ١٩٧٧ ) والجماعة الاقتصادية الأوربية EEC ( عام ١٩٧٦ ) واليابان ( عام ١٩٧٥ ) حوالي خمس عشرة فئة من أهمها المنسوجات والجلود والمنتجات الخشبية والمعدنية والالات والمنتجات البترولية واللعب .

## ثانيا : القيود الكمية :

يلاحظ أن إستيراد السلع الصناعية إلى الدول الصناعية المتقدمة محدود بحصص كمية معينة ـ ففي الجماعة الاقتصادية الاوربية يطبق نظام الحصص Quptas والحدود القصوى Celling والكميات القصوى المسموح باستيرادها من دولة معينة Maximum Country Amounts بحيث يخضع ما يزيد عن هذه الكميات أو تلك الحدود لمعدلات التعريفة الجمركية العادية السارية بمقتضى نظام الدولة الأولى بالرعاية .

أما في اليابان فيطبق نظام الحصص الكمية القصوى Clling quotes لجميع المنتفعين من النظام المعمم للتفضيلات ونظام الكميات القصوى Maximum amounts التي تتمتع بمعدلات تفضيلية للتعريفة . أما في الولايات المتحدة فإن القيود التي وضعتها تحجب المعاملة التفضيلية في أي سنة معينة عن أي سلعة من أي بلد إذا زادت الواردات الأمريكية منه عن ٢٩,٩ مليون دولار ( حسب سعر الصرف العام ١٩٧٦ ) أو ٥٠٪ من واردات الولايات المتحدة من السلعة المذكورة في السنة السابقة[١٧] .

## ثالثا : نطاق التخفيضات الجمركية :

وهذا قيد آخر من القيود على المعاملة التفضيلية ـ ولكن يجب فهمه في ضوء إرتباطه بالقيود الأخرى : فمثلا في الولايات المتحدة لا يمكن أن نفهم إعفاء السلع المصنعة ونصف المصنعة من الرسوم الجمركية إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار إستثناء مجموعات سلعية عامة من التخفيض مثل المنتجات الورقية المصنعة والأصباغ والألوان والطائرات ومسجلات الصوت والأدوات الموسيقية ـ كل ذلك بالاضافة إلى فئات السلع المستثناة في الدول الصناعية المتقدمة الأخرى وخاصة المنسوجات والجلود . أما اليابان فإنها تسمح للمنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية بالدخول ـ في إطار القيود الكمية سالفة الذكر وتمنح تخفيضا بمقدار ٥٠٪ من الرسوم الجمركية المحصلة من الدول الأخرى . وتصل نسبة الخفض في النمسا وسويسرا إلى ٣٠٪ فقط ـ وتطبق كندا تخفيضا تصل نسبته إلى حوالي ٣٣٪ .

والخلاصة أن الهوامش التفضيلية على السلع المصنعة لا تقدم في حد ذاتها حلا لمشكلة حرية الوصول Free access إلى أسواق الدول المتقدمة نظرا لارتباطها بغيرها من القيود على المعاملة التفضيلية .

## رابعا : نص التخلص من الالتزام : Escape clause

تتضمن إتفاقية « الجات » التزاما عاما من كافة البلدان المشتركة فيها بفتح أسواقها للمصدرين من الدول الأخرى ـ والصيغة العملية لتطبيق هذا الالتزام هي قاعدة الدولة الأولى بالرعاية MFN وماا تقضي به ضرورة المعاملة بالمثل reclproclty وعدم التمييز وهو ما يعني أن أية ميزة أو معاملة تفضيلية تحصل عليها دولة ما تنسحب تلقائيا على سائر الدول الأعضاء في الجات . وقد طالبت الدول المتخلفة في الستينات والسبعينات خاصة بمعاملة تفضيلية خاصة إطار المعاملة بالمثل وعدم التمييز ، أي بمعاملة تفضيلية غير متبادلة ، معاملة تفضيلية من طرف واحد هو الطرف الصناعي المتقدم مراعاة لظروف التخلف الاقتصادي والمجتمعي في بلدان العالم الثالث . ولكن الدول المتقدمة إذ وافقت من حيث المبدأ على عدم المعاملة بالمثل في العلاقات التجارية المتبادلة مع العالم الثالث ، فإنها سعت إلى إفراغ هذه الموافقة من محتواها إذ تذرعت بمختلف الوسائل لابطال مفعوله : سواء في ذلك اللجوء الى القيود الكمية . . الخ أو اللجوء إلى ما يسمى في إتفاقية الجات » ببند الحماية » أو « نص التخلص من الالتزام » ، وهو ذلك البند أو النص الذي يجيز لدولة ما أن تحمي منتجيها المحليين من منافسة الواردات الأجنبية وأن تتخلص بالتالي من إلتزامها بحرية التجارة إزاء دولة بذاتها أو منتجات بعينها ـ وقد بذلت محاولات عديدة لوضع قيود على حرية الدول في إستخدام حقها المذكور ولكنها لم تكلل بالنجاح حتى الآن .

وهكذا وفي مجال التطبيق للنص المذكور نجد أن الولايات المتحدة تحجب المعاملة التفضيلية عن أي دولة منتفعة بالنظام المعمم للتفضيلات إذا وردت إلى الولايات المتحدة أكثر من ٥٠٪ من إجمالي واردات سلعة معينة أو كمية من هذه السلعة تزيد قيمتها عن ٢٥ مليون دولار سنويا ـ وتطبق كل من اليابان ودول الجماعة الاقتصادية الأوربية EEC والنمسا والسويد إجراءات مختلفة في إطار « التهرب » أو ( التخلص من الالتزام )[١٨] .

## خامسا : قواعد المنشأ :

ويقصد بهذه القواعد قصر المعاملة التفضيلية على تلك السلع التي تم تصنيعها ـ كليا أو جزئيا ـ في الدول المنتفعة بالتفضيل ، وطبقا للنسب والقواعد التي تحددها الدولة المانحة للمعاملة التفضيلية . ومن أهم قواعد المنشأ :

أ ـ قاعدة التصنيع : وتطبق هذه القاعدة في صورتين رئيسيتين : أولاهما صورة « معيار التحويل Transformation » ويقصد به إعتبار السلعة مصنعة داخل البلد المنتفع بالمعاملة التفضيلية إذا تم تحويلها إلى صورة تختلف نوعيا عن المواد الخام أو المكونات الداخلة . وثانيتهما صورة « معيار القيمة المضافة » ويقصد به منح تلك المعاملة لسلعة ما إذا زادت القيمة المضافة المتولدة عن إنتاجها عن نسبة معينة في الدولة المنتفعة بالنظام التفضيلي ، وتبلغ هذه النسبة طبقا للاجراءات الموضوعة في الولايات المتحدة ٣٥٪ بينما تبلغ في أستراليا ونيوزيلندا ٥٠٪ .

ب ـ قاعدة التوجه المباشر : ويقصد بها أن تكون السلعة الحاصلة على المعاملة التفضيلية متوجهة مباشرة إلى الدول المانحة للمعادلة التفضيلية دون المرور في إقليم أي دولة أخرى . . وتطبيق جميع الدول المانحة للمعاملة التفضيلية هذه القاعدة ، وتشترط اليابان بالاضافة إلى ذلك أن يكون هدف المصدر توجيه هذه السلع إلى اليابان قبل مصادرتها أراضي الدولة المصدرة[١٩] .

ويحول تطبيق القواعد السابقة ـ وبصرامة شديدة . دون حصول الدولة المنتفعة على إمتيازات النظام التفضيلي في كثير من الأحيان .

## سادسا : تحديد الدول المنتفعة من النظام التفضيلي :

إذا كان من المفهوم بصفة عامة أن المعاملة التفضيلية إنما تنسحب على جميع دول العالم الثالث إلا أن النظام المعمم للتفضيلات قد منح لمختلف الدول المانحة حق إستبعاد أي دولة من قائمة المنتفعين بمعاملتها التفضيلية ـ وتطبيقا لذلك تستبعد

الولايات المتحدة ما تسميها بالدول الشيوعية إلا الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي أو في « الجات » كما تستبعد الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول « أوبك » والدول التي تشترك في أي عمل ينتج عنه عدم توريد سلع حيوية إلى السوق الدولية ، كما تستبعد أي دولة تستولي على ممتلكات أمريكية دون منح تعويض عادل لها .

ولا شك أن إستبعاد الدول من المعاملة التفضيلية لأسباب سياسية أو غيرها مما يحد إلى حد كبير من النتائج المتوقع تحقيقها من نظم التفضيل .

ونضيف إلى العوامل الستة السابقة وهي جميعا تتعلق بالدول المانحة للمعاملة التفضيلية ، عاملا آخر يتعلق بالدول المنتفعة بالنظم التفضيلية : وذلك هو ضعف الاستجابة للمعاملة التفضيلية الممنوحة رغم ضآلتها : سواء بسبب نقص مرونة الجهاز الانتاجي أو نقص المعلومات . وتأكيدا لذلك نسوق بعض النتائج الواردة في دراسة أجراها البنك الدولي عام ١٩٧٣ وقام بها « دافيد وول » لتحديد ردود فعل المنتجين في الدول الرئيسية المتمتعة بالمعاملة التفضيلية والمستوردين من الدول المتقدمة المانحة للمعاملة التفضيلية ، مع التطبيق على حالة الهند . . ومن أبرز هذه النتائج أن معظم المنتجين في البلاد المتخلفة ومعظم المستوردين في الدول المتقدمة على غير دراية بوجود تلك الأنظمة التفضيلية أصلا . وحتى في حالة علم بعض المستوردين بوجود الأنظمة المذكورة فإن تأثير ذلك في المدى القصير ضعيف ، بسبب عدم قدرة المصدرين على الاستجابة للطلب المتزايد على السلع المتمتعة بالمعاملة التفضيلية .

ومن ذلك يتضح أن الدول المتخلفة التي لم تقطع شوطا بعيدا في التصنيع والتنمية الاقتصادية أو الدول الأقل نمواLDCS لم يكن في مكنتها تحقيق فوائد ملموسة من نظم التفضيل ـ ونظرا لضيق الأفق الزمني لهذه النظم ( في السبعينات ) فإنه لم يكن متوقعا تحقيق تغيير رئيسي في هيكل التجارة الدولية في المصنوعات بين

الطرفين المتقدم والمتخلف رغم ما تحقق من إنجاز وفيما يلي جدول يصور حصيلة النظام التفضيلي المعمم في منتصف السبعينات تقريبا ( ١٩٧٦ ) :

**تغطية الواردات من نظام التعريفة التفضيلية المعممة عام ١٩٧٦**

**( بالمليون دولار )**

| البلد أو مجموعة البلدان | السلع المستوردة من البلدان النامية ( ما عدا سلعة النفط ) | | |
|---|---|---|---|
| | القيمة الاجمالية | في ظل نظام التعريفة التفضيلية المعمومة | |
| | | القيمة | النسبة المئوية من القيمة الاجمالية |
| النمسا | ٦٤٧ | ١٢٦ | ٪١٩ |
| أستراليا | ١٢٦٨ | ١٧٩ | ٪١٤ |
| كندا | ٢٠٣١ | ٣٠٣ | ٪١٥ |
| المجموعة الاقتصادية الاوربية | ١٥١٥٥ | ٤٤٤٦ | ٪٢٩ |
| فنلندا | ٤١٥ | ٢١ | ٪٥ |
| اليابان | ١٢٣١٤ | ١٧٨٩ | ٪١٤ |
| النرويج | ٥٥٦ | ٢٢ | ٪٤ |
| سويسرا | ١٠٤٢ | ٢٥٧ | ٪٢٥ |
| الولايات المتحدة | ٢٤٤٩٩ | ٣١٥٤ | ٪١٣ |
| **المجموع** | ٥٩١٧٤ | ١٠٤٤٢ | ٪١٨ |

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ، ص ٣٩ ، جدول ٥ ـ ٣

## ثانيا : المفاوضات التجارية متعددة الأطراف MTN 'Mulateral Trade Negotiations

سعيا إلى تحقيق هدف « الجات » في إجراء التخفيضات الجمركية ، فقد عقدت في إطارها عدة جولات للمفاوضات هي : -

١) دورة جنيف ( ١٩٤٧ - ١٩٤٨ )

٢) دورة أنسي Annecy في فرنسا ( ١٩٤٩ )

٣) دورة توركبي Torquay في إنجلترا ( ١٩٥٠ - ١٩٥١ )

٤) دورة جنيف ( ١٩٥٦ ) .

٥) دورة جنيف ( ١٩٦٠ - ١٩٦٢ )

٦) دورة كينديدي ( ١٩٦٤ - ١٩٦٧ )

٧) دورة طوكيو ( ١٩٧٣ - ١٩٧٩ )

وفي السياق الزمني لكل هذه الجولات من المفاوضات ، فإن عقد السبعينات قد شكل المرحلة الحاسمة فيه . . إذ لا شك أن القصور الذي إنتاب نظام التفضيلات المعممة طبقا للخطة العشرية المطبقة منذ ١٩٧١ قد دفع إلى البحث عن سبل تحسين نظم التفضيل ، وبصفة عامة تحسين ظروف التبادل التجاري بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة بما في ذلك : التفضيل العام ، وحق الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة ، وتشجيع الصادرات الخاصة بالدول المتخلفة من الجوانب الانتاجية والتسويقية والادارية . . . الخ .

ونتيجة لهذه الحقيقة ، فقد مثلت « دورة طوكيو » بالذات أهمية خاصة ضمن سلسلة المفاوضات المتعاقبة . . فكيف نشأت وتطورت هذه الجولة من المفاوضات ؟

لقد بدأت هذه الجولة أصلا على أثر إنتهاء مفاوضات كنيدي عام ١٩٦٧ بالموافقة على برنامج للتحضير لمفاوضات لاحقة متعددة الأطراف في إطار الجات . . وفي بداية عام ١٩٧٢ نصت تصريحات مشتركة للولايات المتحدة والجماعة

الاقتصادية الأوربية . . واليابان على رغبتها في الاشتراك في دورة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف . وفي الدورة الثالثة للانكتاد في ( سانتياجو ) عاصمة شيلي عام ١٩٧٢ أخذ المؤتمر علميا بهذه الرغبة وأصدر قرارا باشراك الدول ( النامية ) في هذه المفاوضات .

وبدأت المفاوضات رسميا في طوكيو في سبتمبر ١٩٧٣ في إجتماع وزاري حضرته ١٠٠ دولة . وقد أصدرت دولة . وقد أصدر هذا الاجتماع « إعلان طوكيو » الذي حدد أهداف وغايات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ونص على تشكيل « لجنة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف » وكلفها بإعداد وتنفيذ الخطط التفصيلية للمفاوضات وإجراءاتها . غير أن المفاوضات لم تبدأ بصورة جادة إلا أوائل ١٩٧٥ .

وفي فبراير ١٩٧٥ شكلت لجنة المفاوضات التجارية مجموعات عمل لتنظيم وإدارة المفاوضات في المجالات النوعية المختلفة .

وفي الدورة الرابعة للانكتاد ( نيروبي ـ مايو ١٩٧٦ ) إهتم المشتركون بهذه المفاوضات وأصدر المؤتمر قرارا بشأنها إثر مناقشة البند العاشر من جدول الأعمال والمتعلق بـ « إستعراض وتقييم التقدم المحرز في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وغير ذلك من التدابير والقرارات المتحدة على الصعيد الدولي » . وقد أوصى المؤتمر البلدان ـ المشتركة في المفاوضات بأن تولي الاهتمام لوجهات النظر الخاصة بالبلدان ( النامية ) في عدة أمور من أهمها[٢٠] : ـ

أ) التمسك التام بمبدأ عدم المعاملة بالمثل .

ب) أدراج جميع الدول في قائمة المستفيدين من لوائح التفضيلات المعممة ( وهو ما يعني إلغاء التمييز discrimination بين الدول في منح التفضيلات وغيرها ) .

جـ) إجراء تخفيضات جمركية أشمل مما هو منصوص عليه في إطار ( الجات ) بالنسبة

للمنتجات التي لا تكون مشمولة بنظام التفضيلات المعممة ( الخطة العشرية ) .

د) إضفاء صفة الالزام في منظمة ( الجات ) على النسب التفضيلية الجمركية .

هـ) إزالة القيود الكمية وغيرها من الحواجز غير الجمركية .

. . . وفي « الاعلان الاقتصادي » الصادر عن مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة في كولومبو في أغسطس ١٩٧٦ نادى المؤتمرين بـ « إعادة ترتيب الانتاج العالمي بصورة جذرية على أساس تقييم دولي جديد للعمل بتحقق من خلال توفير مزيد من الفرص للمنتجات الصناعية للدول النامية في أسواق الدول المتقدمة . . والتنسيق بين إنتاج المواد التركيبية أو التخليفية Synthetics في البلدان المتقدمة والكميات المعروضة من المنتجات الطبيعية التي تنتجها الدول النامية »[٢١] .

. . . وطوال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ استمرت المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار دورة طوكيو ، حتى تمت صياغة مشروعات مجموعة إتفاقيات في أوائل عام ١٩٧٩ ( أهمها إتفاقية التبادل التجاري الشامل ) وتم التوقيع عليها بالأحرف الأولى من جانب ٩٩ دولة بعضها ليس عضوا في ( الجات ) وذلك بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٧٩ . .

وبرغم أن « ٩٩ » دولة قد أشتركت في المفاوضات فإن ١٧ دولة فقط هي التي وقعت على النص التفاوض الرسمي في أكتوبر ١٩٧٩ ـ وتشمل هذه الدول السبعة عشر جميع الدول الغربية المصنعة وجميع الدول الاشتراكية في أوربا الشرقية ـ التي إشتركت في المفاوضات ـ ما عدا بولندا ، ودولة واحدة من العالم الثالث هي الأرجنتين .

وفيما يلي نقدم عرضا لأبرز نتائج دورة طوكيو وتقويمنا لها .

## نتائج دورة طوكيو :

تتحصل هذه النتائج في جانبين رئيسيين : أولهما جانب التخفيضات التعريفية . وثانيهما ضبط الاجراءات غير التعريفية ونتناولهما بالتتابع .

## أولا : التخفيضات التعريفية :

كانت قد قدمت عدة صياغات بديلة مقترحة للتخفيضات التعريفية من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، وبعد مفاوضات شاقة تم الاتفاق على الصيغة المقدمة من السويد ـ ودون دخول في التفصيلات الفنية لهذه الصيغة فإنه بمقتضاها تخفض التعريفه البالغة ٢٠٪ من قيمة السلعة بنسبة ٥٩٪ ـ أما التعريفة التي تبلغ ١٠٪ فإنها تخفض بنسبة ٤٢٪ ، والتعريفة البالغة ٥٪ تخفض بنسبة ٢٦٪ ـ وتطبيقا لذلك يبلغ المعدل الوسطي للتخفيض في الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حوالي الثلث ـ ويسري هذا التخفيض بصفة آلية إلى البلاد المتخلفة بمقتضى قاعدة الدولة الأولى بالرعاية .

وإستكمالا للتفاوض حول الخفض التعريفي الذي تقرر في الاجتماع الختامي بتاريخ ١٢ إبريل ١٩٧٩ عقدت الدول الصناعية المتقدمة إجتماعا تكميليا حضرته عشرون دولة في جنيف وتمت الموافقة في إطاره بتاريخ ١١ يوليو ١٩٧٩ على « بروتوكول خفض التعريفات » وقد تضمن هذا البروتوكول خفضا بحوالي الثلث في التعريفات ، وتطبق التخفيضات على ثماني سنوات وعلى ثماني دفعات متساوية بحيث تبدأ في أول يناير ١٩٨٠ وتنتهي في أول يناير ١٩٨٧[٢٢] .

## ثانيا : محاولة ضبط الاجراءات غير التعريفية :

كانت المفاوضات التجارية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وقبل بداية جولة طوكيو تركز على تخفيض الحواجز في الرسوم أو التعريفات الجمركية بالدرجة

## ثانيا : محاولة ضبط الاجراءات غير التعريفية :

كانت المفاوضات التجارية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وقبل بداية جولة طوكيو تركز على تخفيض الحواجز في الرسوم أو التعريفات الجمركية بالدرجة الاولى ـ ومع حدوث خفض متتال في هذه الحوافز ـ بفعل النظام المعمم للتفضيلات . . . . الخ ـ وفي هذا السباق تمثل جولة طوكيو جهدا متميزا في سبيل الحد من ستخدام وإساءة إستخدام الاجراءات غير التعريفية ولاقامة جهاز لتسوية المنازعات بصدد تطبيق هذه الاجراءات وفيما يلي نستعرض تفصيلا أهم ما أسفرت عنه المفاوضات ممثلا في عدد من « مدونات » أو « مواثيق ضبط السلوك »Codes of Conduct في مختلف المجالات المعنية[٢٣] .

### ١ ـ المدونة حول الاعانات والرسوم التعريضية :

وتستهدف هذه المدونة ضبط شروط اللجوء إلى تقديم الاعانات للصناعات المحلية لمواجهة منافسة السلع الأجنبية المستوردة وإلى فرض رسوم تعويضية على المستوردات الأجنبية التي تتلقى إعانات من الدولة المصدرة .

ويستند رفض الاعانات إلى المادة السادسة عشرة من ميثاق « الجات » والتي أضيفت عام ١٩٥٥ حيث تنص على أن « الأطراف المتعاقدة سوف تكف عن أن تمنح ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ أي صورة من صور الاعانات لاي منتج مصدر ـ بخلاف المنتجات الأولية » . أما التصرفات التعويضية فإنها تجد أساسها في المادة السادسة من « الجات » والتي تنص على جواز اللجوء إليها ( في حالة ما إذا تسببت الاعانات ـ أو هددت بالتسبب ـ في الحاق ضرر فعلي بأي صناعة محلية قائمة أو تأخير إنشاء صناعة محلية لأزمة ) .

## ٢ ـ مدونة تقدير الرسوم الجمركية :

طبقا لاحدى وثائق الكونجرس في الولايات المتحدة الامريكية فإن هناك شكوى متصلة من ممارسات التقرير الجمركي في الولايات المتحدة وهناك رغبة عارمة في إقامة نظام دولي للتقدير يمكن أن تستخدمه جميع الدول الرئيسية المتاجرة في العالم . ومن هنا إعترفت المدونة ـ بوصفها تطبيقا للمادة السابقة من « الجات » ـ بالحاجة الى « نظام عادل وموحد ومحايد لتقدير قيمة السلع بهدف فرض الرسوم الجمركية عليها ، وبحيث يكون من شأن هذا النظام تجنب إستخدام التقديرات التحكمية أو التعسفية للرسوم » .

## ٣ ـ مدونة حول الترخيص بالاستيراد :

وتستهدف هذه المدونة تبسيط وتوضيح الاجراءات والممارسات الادارية المستخدمة في التجارة الدولية وتأمين التطبيق العادل لها ـ وذلك إنطلاقا من الادراك بأن « الاستخدام غير الصائب لاجراءات ترخيص الاستيراد يعتبر عاملا معوقا لتدفق التجارة الدولية » .

## ٤ ـ مدونة حول الحواجز التقنية على التجارة :

وطبقا لما يذكره « بالدوين » فإن مشكلات تقدير الرسوم الجمركية وترخيص الاستيراد لا تزيد عن كونها « لعبة أطفال » بالمقارنة مع تلك المشكلات الناجمة عن التحديد الجامد لمواصفات المنتجات التي يتعين مراعاتها من جانب المصدرين والمستوردين . والحقيقة أن هناك كثيرا من المواصفات والقواعد التقنية المعقدة بعضها حديث مثل معيار الكفاءة في استخدام الطاقة والاثار على البيئة وبعضها قديم مثل المواصفات المتعلقة بالصحة والعناية الصحية وأمن المنتجات .

وتستهدف المدونة كما تذكر ديباجتها ضمان ألا يؤدي تطبيق تلك المواصفات

إلى خلق عقبات تعسفية في وجه التجارة الدولية بالاضافة إلى المشاركة في تطوير هذه المواصفات .

## ٥ ـ مدونة حول التوريدات الحكومية :

لقد إستبعدت شراء السلع والخدمات بواسطة الهيئات الحكومية ولاستخدامها الخاص ، من نطاق تطبيق قواعد الجات والتي يحصل الموردون الأجانب بمقتضاها على معاملة غير تمييزية : non- dlscrlmlnatory ولكن مع إرتفاع نصيب الانفاق الحكومي في الناتج القومي الاجمالي أصبح لهذا الاستثناء من قواعد الجاب آثار تقييدية متزايدة على التجارة الدولية : ومن ذلك مثلا أن الولايات المتحدة تتبع «سياسة التمييز ضد الموردين الأجانب بمقتضى « قانون الشراء الأمريكي »The Buy Amerlcan Act والذي يقدم حاليا ميزة سعرية بنسبة ٦٪ للموردين المحليين ، بينما تقدم وزارة الدفاع الامريكة بالذات تفضيلا نسبته ٥٠٪ لمنتجي الولايات المتحدة الأمريكية . وتنتج الدول المتقدمة الأخرى أساليب تمييزية مماثلة لمحاباة المورد المحلي بل وقد تقصر العطاءات على المنشآت المحلية .

وتيسيرا على الدول النامية ، تستهدف المدونة حول التوريد الحكومي تيسير الاجراءات والممارسات المتعلقة به مع تقديم معاملة غير تمييزية للموردين الأجانب للصفقات التي تزيد عن قيمة ١٥٠,٠٠٠ وحدة من حقوق السحب الخاصة ( نحو ٢٠٠,٠٠٠ دولار امريكي ) كما تقدم قواعد تفصيلية لكيفية فتح العطاءات وكيفية الاختيار بين المتقدمين وكيفية تأمين الوضوح أو الشفافية transporency في عملية التوريد الحكومي .

## تقويم نتائج دورة طوكيو :

### أولا : تقويم التخفيضات التعريفية :

طبقا لتقديرات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ـ حول آثر

التخفيضات الجمركية بمقتضى « المفاوضات التجارية متعددة الأطراف » فإن التوسع في الصادرات الصناعية للدول ( النامية ) بفعل التخفيضات الجمركية على المنتجات غير المشمولة بالنظام المعمم للتفضيلات ـ أي ما يسمى بأثر خلق التجارة trade creation تقدر قيمته بحوالي ١,٧ بليون دولار ـ ولكن في المقابل فإن تآكل التفضيلات المقدمة بمقتضى النظام المعمم للتفضيل سوف يؤدي إلى نقص في الصادرات الصناعية للدول المذكورة بمقدار ٣,٨ بليون دولار ، وهو نقص فيما يسمى « أثر تحويل التجارة » trade diversion ، ومن هنا يوجد فارق صاف بالسالب بين القيمتين بـ ٢,١ بليون دولار .

ويتعين أن نشير هنا إلى أن نقل السلع من الفئة المشمولة بالنظام المعمم للتفضيلات إلى الفئة غير المشمولة بهذا النظام والمرشحة بالتالي للخفض الجمركي في ظل إتفاقات طوكيو ، هو أمر محدود الأثر إلى حد كبير بسبب قوائم الاستثناءات السلعية من التخفيضات ( وفي مقدمتها إستثناء المنسوجات والأحذية ) ، وبسبب الحواجز الكمية ، وذلك برغم أن الدول المتخلفة تبقى مستفيدة من قاعدة « الدولة الأولى بالرعاية » ، وهي كما نعلم خاضعة في النهاية للممارسات التقييدية في التجارة الدولية حاليا . ويؤدي بنا ذلك إلى الاستنتاج بتواضع النتائج المنتظر تحقيقها من جراء تخفيضات طوكيو على الصادرات الصناعية من بلدان العالم الثالث[٢٤] .

وإنطلاقا من تواضع هذه النتائج المتوقعة جاء « إعلان مانيلا » الذي أصدرته مجموعة السبعة والسبعين ( العالم الثالث ) حول المفاوضات التجارية متعددة الأطراف أثناء إجتماعات الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الانكتاد ) في مانيلا ـ مايو ١٩٧٩ .

وقد جاء إصدارالاعلان المذكور أثر الخلاف الشديد في المؤتمر بين مجموعة السبعة والسبعين والدول الصناعية المتقدمة حول المفاوضات التجارية حيث أكدت الدول الصناعية ضرورة الاكتفاء بما تم التوصل إليه من إتفاقات بالفعل ، وكانت

نتيجة هذا الخلاف عدم إصدار قرار حول إستراتيجية المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وإن كان المؤتمر قد أصدر قرارا بالتراضي العام يوفق بين دعاوي الطرفين .

ويتركز النقد الرئيسي الذي توجهه الدول المتخلفة ـ كما جاء في إعلان مانيلا ـ على موضوعين : على الاجراءات وعلى الجوهر . فأما عن الاجراءات فإن هذه الدول تؤكد أنها لم تشترك بفاعلية في المفاوضات وأن هذه لم تكن مفاوضات جماعية بحق .

وأما عن الجوهر فإن المفاوضات قد فشلت في جميع المجالات في أن تحقق أهداف إعلان طوكيو لعام ١٩٧٣ وكانت عروض المعاملة التفضيلية مخيبة للآمال ـ وهو ما يتضح فيما يلي : ـ

أ ــ في المجال التعريفي، سوف تؤدي التخفيضات التي تضمنتها إتفاقات طوكيو إلى تآكل الهوامش التفضيلية التي سبق أن حصلت عليها الدول النامية في ظل النظام المعمم للتفضيلات ـ يضاف إلى ذلك أن العديد من المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول ( النامية ) إما أنها أستبعدت من نطاق المفاوضات أو أنها تلقت تخفيضات غير كافية ، كما بقيت مشكلة تدرج التعريفة tariff escalation بغير حل .

ب ــ لم تتم مواجهة القيود الكمية أو الاجراءات ذات الأثر الضار المماثل ، كقيود التصدير الاختيارية VERs والترتيبات التسويقية التقييدية OMAs وخاصة في مجالات المنسوجات والسلع الجلدية[٢٥] .

## ثانيا : تقويم الاجراءات غير التعريفية :

ولنا في هذا المجال ملاحظتان : ـ

١ ــ ان الوثائق التي تم التوصل إليها في هذا المجال الهام وثائق غير ملزمة فهي ليست إتفاقات بالمعنى القانوني agreement وإنما هي أقرب إلى « إعلانات نوايا Declaration ـ وعلى ذلك فبرغم أن القيود غير التعريفية قد أصبحت هي الأداة

الرئيسية لتقييد تدفق التجارة في السلع الصناعية من البلدان المختلفة ـ وغيرها ـ إلا أن « المدونات »Codes ليست هي الأداة الملائمة لمواجهتها نظرا لأنها لا ترتب التزاما على الأطراف المشاركة .

٢ ــ إن مدونات السلوك ـ رغم التحفظ الرئيسي السابق ـ لم تقدم الحلول الناجعة للمشكلات التي تصدت لها : ومن ذلك مدونة الاعانات : فالملاحظ ـ كما تذكر بعض مصادر البنك الدولي ـ أن الاعانات المالية المقدمة إلى الصناعة قد أصبح لها نفس أثر الضرائب الجمركية بل وأثر أكبر في أحيان عديدة ـ ففي عام ١٩٧٦ مثلت هذه الاعانات نسبة ٦٪ تقريبا من الناتج الاجمالي في النرويج ، ونسبة ٤٪ في بلجيكا ، نسبة ٣٪ في فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة ـ هذا في الوقت الذي لم تزد فيه الايرادات الاضافية للمنتجين والناجمة عن الضرائب الجمركية ، عن نسبة ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي لكل من البلدان المذكورة[٢٦] .

وربما من هنا جاء النقد المر الذي وجهة « إعلان مانيلا » سابق الذكر إلى مدونة الاعانات من وجهة نظر مصالح الدول المتخلفة ، متهما إياها بأنها ( لم تعكس بدرجة كافية الأهمية الفعلية للاعانات التصديرية وغيرها من الاعانات الموجهة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية وللتغلب على أوجه النقص الهيكلية في إقتصاداتها[٢٧] .

## بين المشكلة والحل . . .

إدراك المشكلة يؤدي بنا إلى إدراك الحل .

ومشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ذات شعبتين : أحدهما تزايد القدرة التصديرية للدول المتخلفة نسبيا وخاصة السائر منها في طريق التصنيع سواء في الشرق الأقصى أو بلدان الخليج العربي أو الدول الكبيرة في أمريكا اللاتينية ـ وثانيهما تزايد القيود الحمائية في الدول الصناعية المتقدمة والتي تملك أكبر سوق عالمي

للمصنوعات بحكم إرتفاع متوسط الدخل الفردي وبحكم تقدم وتكامل الهيكل الاقتصادي والحلقات التكنولوجية .

ولن نفيض في الشعبة الأولى للمشكلة ، فذلك محل دراسات أخرى حول توسع الصناعة الموجهة للتصدير في العالم الثالث . وإنما يهمنا في سياق الدراسة الحالية أن نركز النظر على الشعبة الثانية أي على تزايد القيود الحمائية ، وبعبارة أخرى : تزايد الممارسات التجارية التقييدية .

ومن هنا بالذات نصوغ إقتراحاتنا لحل مشكلة الصادرات الصناعية :

والمدخل لصياغة إقتراحاتنا هو : **ضرورة الهجوم على البيئة التقييدية للتجارة الدولية** : أي أنه لا بد من عمل دولي منسق يستهدف في الأساس تحرير التجارة الدولية من القيود التي فرضتها الدول الصناعية الغربية المتقدمة على صادرات الدول المتخلفة سواء الصناعية أو الزراعية أو المعدنية ( عدا النفطية بالطبع ) وإذا كانت حرية التجارة في فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٧٤ قد عملت لصالح إزدهار المركز الرأسمالي الغربي بالذات ، فإن حرية التجارة المبتغاة في المرحلة القادمة يجب أن تعمل لصالح تنمية القاعدة الاقتصادية والصناعية للعالم المتخلف ، ضمن ما تسمح به موازين القوى العالمية الراهنة .

ويستتبع هذا المنطلق ضرورة تقدم السبعة والسبعين من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة و ( الانكتاد ) و ( الجات ) بإستراتيجية عمل تعتبر إمتدادا وتطويرا لاتفاقات جولة طوكيو ، بحيث يتم التركيز فيها على نقاط محورية ومحددة ـ أهمها من وجهة نظرنا ما يلي : ـ

**أولا** : وضع ضوابط لما يسمى « بنص التخلص من الالتزام » ، وذلك من أجل تحديد الشروط التي يجوز للدول المتقدمة في ظلها أن تتخفف ـ ولا نقول تتخلص ـ من إلتزامها بحرية وصول السلع الصناعية للعالم الثالث إليها .

**ثانيا** : مواجهة القيود الكمية على صادرات المصنوعات من البلاد المتخلفة وخاصة

في الصناعات ذات الميزة النسبية لها حاليا مع تسريع عملية التحول الهيكلي ( المواءمة ) في الدول المتقدمة بحيث تسهل نقل الطاقات الانتاجية والعمالة من الفروع المنافسة لهذه الصادرات .

**ثالثا** : فرض الطابع القانوني الالزامي للقواعد التوجيهية في مجال القيود غير التعريفية والتي نظمتها جولة طوكيو بواسطة ( مدونات سلوك ) .
ويرتبط بذلك وضع ضوابط للجوء الدول المتقدمة إلى سياسة الاعانات للصناعات المحلية المتضررة من صادرات البلاد المتخلفة والتي يكون من شأنها تأخير عملية المواءمة أو التكيف ، وكذا وضع ضوابط للقواعد والمواصفات والاشتراطات . . . الصحية والبيئية . . . . الخ .

**رابعا** : تحريم اللجوء الى الاتفاقات الحكومية التقييدية ما أمكن سواء في مجال قيود التصدير أو ترتيبات التسويق .

**خامسا** : مواجهة الممارسات التقييدية للشركات عابرة الجنسيات سواء من خلال تكوين كارتلات التصدير والاستيراد أو من خلال تقييد قدرة فروعها وشركاتها المنتسبة على تصدير المصنوعات إلى الدول الأم والدول المتقدمة عموما .

فإذا أمكن للعالم الثالث أن يحقق توافقا عاما في داخله على هذه النقاط المركزية لاستراتيجية العمل التجارية ، وإذا أمكنه أن يستخدم كافة أوراقه الرابحة لكسب موافقة الدول الصناعية المتقدمة على هذه النقاط ـ وذلك إلى جانب إنتهاج سياسة تنموية صحيحة يكون من شأنها زيادة مرونة الجهاز الانتاجي المحلي وقدرته التصديرية ـ إذا أمكن ذلك فإنه كفيل باستشراف آفاق واعدة لتلك المشكلة المعقدة : مشكلة الصادرات الصناعية للبلدان المتخلفة .

## الحواشي :

(١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ، أغسطس ١٩٧٩ ، واشنطن ، سبتمبر ١٩٧٩ ، ص ١٤ .

(٢) يتمثل المركز الخاص للبلاد الرأسمالية المتقدمة في تجارة البلاد المتخلفة في حقيقة أن البلاد الاولى تستوعب ( حسب أرقام ١٩٧٦ ) ثلثي صادرات البلاد المتخلفة وتصل هذه التنمية الى ٦٩٪ في الوقود و ٦٥٪ في السلع الأولية الأخرى . هذا بينما يتجه ربع صادرات البلاد المتخلفة الى بلاد متخلفة أخرى ، وبينما لا تستوعب اقتصادات التخطيط المركزي ( الدول الاشتراكية ) سوى ٦٪ من صادرات البلاد المتخلفة . انظر : المرجع السابق ، ص ص ١٤ ، ١٧ .

(٣) انظر في هذه النقطة : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ( التقرير والمرفقات ) الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٧٨ ، ص ١١ ، وكذا المجلد الثاني من نفس المرجع : « موجز بيانات رؤساء الوفود وموجز محاضر الجلسات العامة » ص ص ٢٣٤ ـ ٢٣٧ .
وانظر UNCTAD BULLetein Published by UNCTAD, April - May 1979. وكذلك : برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، اثناء التعاون التقني فيما بين البلاد النامية ، جسور عبر الجنوب ، العدد ٥ ، يناير ـ مارس ١٩٨٠ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص ص ٩ ـ ١٠

(٤) تشمل السلع المصنعة ـ طبقا للتعريف الذي تبناه تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ما يلي : الكيماويات ـ والمنتجات المرتبطة بها والمنسوجات ومنتجات الجلود والمطاط والخشب والحديد والصلب والمنتجات التي تقوم على الخامات المعدنية وغير المعدنية والالات ومعدات النقل وتجهيزات وتركيبات المباني والأثاث والملابس والأحذية والأدوات المهنية والعلمية والسلع الفوتوغرافية والبصرية وساعات اليد والحائط وغير ذلك من السلع المتنوعة غير المصنعة في « التصنيف التجاري القياسي الدولي » .
ويرتبط بذلك تعريف الدول المصنعة ـ بالمعنى المستخدم في هذا الفصل ـ إذ تشمل : أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عدا اليونان وتركيا وأسبانيا والبرتغال ، أي تشمل الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبذلك يستبعد التعريف المستخدم كافة الدول الاشتراكية من البحث هنا .

( ٥ ) انظر مثلاً

**Industrial Development Survey,** Special Issue for the Second General Conference of UNIDO, 1975.

( ٦ ) انظر : World Bank World Development Report, 1978.

(٧) انظر مثلا : عودة مذهب الحماية الجمركية ، دراسة قامت بها شعبة التجارة والمدفوعات في صندوق النقد الدولي ، في : « التمويل والتنمية » ، ملحق « الأهرام الاقتصادي » ، القاهرة عدد أول ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ص ١٨ ، ٣٥ .
وانظر أيضا :

Jadish N. Bagwati, **"Industrial Expansion in Developing Countries and Implications for Trade Policies", in Industry and Development,** No.3, Special Issue for the third General Conference of UNIDO, UN, New York 1979, pp. 45, 53.

See: UNCTAD Seretariat, Annual Report 1979 on leigslative and other Developments in Developed and Developing Countries in the Control of Restrictive Business Practices, U.N., N.Y., 1979, 1980.

(٩) UNCTAD, **Supplement 1977, Handbook of International Trade and Development Statistics,** Annex A, P. 330.

(١٠) UNCTAD, **Handbook of International Trade and Development statistics,** U.N , New York, 1979, P. 756.

(١١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(١٢) World Bank, **Trade Policy for Developing Countries,** World Bank staff working paper No. 353, World Bank August 1979, pp.1, 2.

(١٣) H.B. Chennery and H. Haughes, The Internatiational Division of Labour: The case of Industry, in **"Towards a new world Economy** Rotterdam university Press, 1972, pp. 75, 110, pp. 81, 96.

(١٤) تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ، البنك الدولي ، ص ١٤ .

(١٥) د . عبد الحكيم الرفاعي ، السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية ، من مطبوعات الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٢٥ .

(١٦) رمزي زكي ، المنظمات الاقتصادية الدولية ـ ١ ـ الاتفاقية العامة للتفريغات الجمركية والتجارة ( منظمة الجات ) ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(١٧) UNCTAD Secretariat, The Generalized System of Preferences and the Multilateral Trade Negotiations, U.N. N.Y., 1978, P. 17. IMF Survey, IMF, Washington, D.C., July, 23. 1979, P. 220.

(١٨) زبير اقبال ، النظام العام للتفصيلات الجمركية ، في التحويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، ومذكور في : دراسات في التمويل والتنمية ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، عدد أول أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٦٦ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ص ٢٧ ، ٣١

(٢١) نص الاعلان الاقتصادي الصادر عن مؤتمر كولومبو ، في : التنمية والتقدم الاجتماعي الاقتصادي ، مجلة فصلية تصدرها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية القاهرة ، العدد الأول بالسنة الأولى ، نوفمبر ١٩٧٧ ، ص ص ٩٢ ، ١٠٠

Bela Balassa, The Tokyo Round and the Developing Countries, World Bank Repring Series, No. 134, 1980, PP. 102, 110.

See: Bela Balassa, **Op. Cit.,** P. 98, P. 101.

Ria Kemper, The Tokyo Round: Results and Implications for Developing Countries. World Bank Staff Working Paper No. 372, February 1980, P. 24.

(٢٦) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ، واشنطن ، أغسطس ١٩٨١ ، ص ٣٩ .

(٢٧) Ria Kemper, **OP. Cit.,** P. 24.